

Distr.: General  
8 December 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البندهان 138 و 80 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن

أعمال دورتها الرابعة والخمسين

## تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار [A/C.6/76/L.10](#)

التقرير الثالث والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

### أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في البيان المقدم من الأمين العام (A/C.5/76/20)، وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار [A/C.6/76/L.10](#) المتعلق بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين. وتلقت اللجنة خلال نظرها في البيان معلومات وتوضيحات إضافية اختتمت بردود خطية مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2021.

2 - وتنص الفقرة 15 من منطوق مشروع القرار [A/C.6/76/L.10](#) على أن تخصص الجمعية العامة دورة إضافية مدتها أسبوع في السنة لفترة واحدة تمتد على أربع سنوات من عام 2022 إلى عام 2025، ودعما إضافيا للجنة حتى يتمكن فريقها العامل الثالث من مواصلة تنفيذ عمله فيما يتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ولكن بشرط أن تعيد اللجنة خلال دوراتها السنوية النظر في



ما قررته من ضرورة عقد دورة إضافية للفريق العامل الثالث مدتها أسبوع مع ما يتصل بها من دعم، وأن تراجع هذا القرار إذا لزم الأمر في ضوء التقرير السنوي الذي يقدمه هذا الفريق عن كيفية استخدامه لموارده.

## ثانياً - الاحتياجات من الموارد

### الاحتياجات التقديرية الإجمالية للفترة من 2022 إلى 2025

3 - مثلما جاء في الجدول 3 من بيان الأمين العام، سيتطلب تنفيذ الولاية الواردة في مشروع القرار احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ 3 183 700 دولار لفترة السنوات الأربع الممتدة من 2022 إلى 2025. ويتضمن الجدولان 1 و2 من البيان معلومات عن الاحتياجات المتصلة بخدمات المؤتمرات (1 427 200 دولار) وبالخدمات غير المتصلة بالمؤتمرات (1 386 500 دولار) خلال هذه الفترة. وستعكس الاحتياجات من الموارد للفترة من 2023 إلى 2025 في الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترة الميزانية المعنية (A/C.5/76/20، الفقرتان 9 و12).

### الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022

4 - بالنظر إلى الطلبات الواردة في مشروع القرار، ستتشأ احتياجات إضافية من الموارد لعام 2022، بمبلغ 656 200 دولار، تحت الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات (356 800 دولار)، والباب 8، الشؤون القانونية (226 400 دولار)، وذلك كالآتي:

#### (أ) خدمات المؤتمرات:

1' خدمات الترجمة الشفوية (83 000 دولار) إلى جميع اللغات الرسمية الست لمدة خمسة أيام عمل (10 اجتماعات) في فيينا؛

2' خدمات الوثائق (273 800 دولار) لترجمة سبع من وثائق ما قبل الدورة بعدد كلمات إجماليه 59 500 كلمة، وخمس من وثائق أثناء الدورة بعدد كلمات إجماليه 10 700 كلمة، ووثيقة واحدة لما بعد الدورة بعدد كلمات إجماليه 10 700 كلمة، وكلها إلى اللغات الرسمية الست.

#### (ب) الاحتياجات من غير خدمات المؤتمرات:

1' الموارد المتصلة بالوظائف (207 600 دولار) لإنشاء ثلاث وظائف مؤقتة تشمل موظف قانوني واحد (ف-3)، وموظف قانوني مساعد (ف-2)، ومساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتبة الأخرى)) لتقديم الخدمات المكتبية للفريق العامل الثالث. وترد المسؤوليات المتوخاة لكل وظيفة في الفقرة 6 من البيان (انظر أيضا الفقرة 5 أدناه).

2' الموارد غير المتعلقة بالوظائف (18 800 دولار) التي لها صلة بالخدمات التعاقدية واللوازم والمواد، فضلا عن الأثاث والمعدات اللازمة للوظائف المؤقتة الثلاث.

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الوظائف المؤقتة المقترحة ستساعد في عقد دورة الفريق العامل السنوية الإضافية التي تستمر أسبوعا واحدا، وفي إعداد وخدمة 77 يوما من الاجتماعات غير الرسمية للفريق العامل خلال الفترة 2022-2025. وفيما يتعلق بما ورد في بعض الوثائق، من قبيل تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين (A/76/17، الفقرة 259)،

من مخاوف بشأن العدد المفرط للجلسات غير الرسمية وما يتصل بذلك من أعباء على بعض الوفود، أُبلغت اللجنة بأن سنة 2021 قد شهدت عقد 25 يوما من الاجتماعات غير الرسمية، فيما سَتُعقد الأيام الـ 52 المتبقية خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى منتصف 2026 (بمعدل 11 يوما في السنة). وعلاوة على ذلك، ومن أجل زيادة المشاركة واستيعاب الجميع، سَتُعقد الاجتماعات غير الرسمية عبر الإنترنت بالأساس أو بشكل مختلط، وهو ما سيتيح ضبط الإطار الزمني المخصص لها ضمن حدود ساعتين إلى ثلاث ساعات في اليوم. وأبلغت اللجنة أيضا بأن موارد إجمالية من الموظفين قدرها 7 وظائف هي الآن مخصصة، وإن بشكل غير حصري، لدعم الفريق العامل الثالث كآلي: 1 ف-5 و 1 ف-4 و 1 ف-3 و 1 ف-2 و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وكلها وظائف ممولة من الميزانية العادية؛ فضلا عن تخصيص وظيفة موظف فني مبتدئ من الرتبة ف-2، تنتهي في أيار/مايو 2022، ووظيفة مؤقتة من الرتبة ف-2 ممولة من موارد خارجة عن الميزانية، تم إنشاؤها في عام 2021 لدعم 25 يوما من الجلسات غير الرسمية، ومن المقرر إنهاؤها بحلول نهاية عام 2021. وفي ضوء القدرات المتاحة، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء الوظيفتين المؤقتتين لكل من موظف الشؤون القانونية (ف-3) والمساعد الإداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وينبغي تعديل أي موارد غير متصلة بالوظائف بناء على ذلك.

6 - ويذكر الأمين العام في البيان أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 لا ترصد أي اعتمادات لتنفيذ الولاية الواردة في مشروع القرار، وأنه لا يمكن في هذه المرحلة تحديد ما يرد في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 من أنشطة يمكن إنهاؤها أو إرجاؤها أو تقليصها أو تعديلها في هذا العام. (A/C.5/76/20، الفقرة 14).

### ثالثا - خاتمة

7 - رهنا بالتوصية الواردة في الفقرة 5 أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بالأمور التالية إن هي اعتمدت مشروع القرار A/C.6/76/L.10:

(أ) ستنشأ احتياجات إضافية من الموارد لعام 2022 بمبلغ 432 300 دولار ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، منها مبلغ 356 800 دولار تحت الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ومبلغ 75 500 دولار تحت الباب 8، الشؤون القانونية. وإيجاد المبلغ 432 300 دولار سوف يتطلب تخصيص اعتمادات إضافية لعام 2022 تُقرها الجمعية العامة ويجري، من ثم، تحميلها على حساب صندوق الطوارئ؛

(ب) سيكون مطلوبا من الجمعية العامة الموافقة على إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف قانوني معاون (ف-2) تحت الباب 8، الشؤون القانونية؛

(ج) سيلزم أيضا تخصيص مبلغ 7 300 دولار تحت الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، يقابله مبلغ مماثل تحت باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022.